طبيعة العلاقات الاقتصادية السوفيتية – التركية قبل الحرب العالمية الثاني

١٩٣٩ - ١٩٤٥

ا. م. د. معاذ هلال جاسم

طبيعة العلاقات الاقتصادية السوفيتية – التركية قبل الحرب العالمية الثاني١٩٣٩ – ١٩٤٥

ا. م. د. معاذ هلال جاسم

الملخص

شهدت العلاقات الاقتصادية بين روسيا والدولة العثمانية عدم الاستقرار وارتباطها بالعلاقات السياسية بين البلدين، وفي كثير من الفترات كانت تنقطع العلاقات الاقتصادية بسبب الحروب المتكررة بين البلدين . لكن شهدت العلاقات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى تبادل تجاري كبير وكذلك علاقات اقتصادية في كل المجالات من تبادل خبرات وتطوير مصانع ومعامل وخبراء اقتصاديين وغيرهم.

كانت للمضايق العثمانية أهمية كبيرة لروسيا، لكونها الشريان الرئيس للتجارة الروسية مع العالم الخارجي والمنفذ الوحيد للمياه الدافئة، ونجد روسيا في كل اتفاقياتها مع الدولة العثمانية ومن بعدها تركيا الحديثة تحاول الحصول على امتيازات خاصة لعبور سفنها من المضايق التركية بدون شروط في أوقات السلم او الحرب .

بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ وتشكيل الاتحاد السوفيتي، سعت الحكومات بنفس نهج الروسي القديم من توقيع اتفاقيات مع تركيا تضمن فيها حرية الملاحة في المياه التركية ومن خلال مضايقها، مع تقديم عروض اقتصادية كبيرة لتركيا، وهذا ما نتج عن تطور التجارة البلدين، وإقامة اتفاقيات تجارية طويلة الأمد معظمها لصالح تركيا.

Abstract

The economic relations between Russia and the Ottoman Empire witnessed instability and connection with the political relations between the two countries. In several periods of time, these relations were interrupted due to the repeated wars between the two countries. However, these economic relations after the First World War witnessed a large trade exchange, as well as economic relations in all fields, such as the exchange of experiences, the development of

factories, complexes, and exchanging economic experts, among others. The Ottoman straits were of great importance to Russia being the main artery of the Russian trade with the external world and the only outlet for warm waters. Russia in all its agreements with the Ottoman Empire and then modern Turkey was trying to obtain special concessions for its ships to unconditionally cross through the Turkish straits in times of peace or war. After the October Revolution in 1917 and the formation of the Soviet Union, governments sought the same Old Russian approach to sign agreements with Turkey, guaranteeing freedom of navigation in Turkish waters and through its straits, in return Turkey obtained great economic offers. This led to the development of trade between the two countries, and the signing of long term trade agreements, mostly in favor of Turkey.

الكلمات المفتاحية : العلاقات الاقتصادية ، الاتحاد السوفيتي ، تركيا ، تجارية ، علاقات .

المقدمة

امتازت العلاقات الروسية – التركية تاريخيا بالتوتر والعداء ، وكثرة الحروب التي دارت رحاها بين الدولتين كان لها اثر على ضعف التبادل التجاري ، تخللتها فترات سلم بين الحرب والأخرى تنشط التجارة بينهم ، وأن المتتبع لسير العلاقات بين الجانبين السياسية والاقتصادية يلاحظ بأن طابع الصراع أوسع في الحقيقة من فترات السلم التي فرضتها بعض الظروف المحيطة و الخاصة بالبلدين . ولعل نشوء الدولة العثمانية نهاية القرن الثالث عشر الميلادي عند التخوم الشمالية الغربية لبلاد الأناضول ، وما حققته من انتصارات وما صاحبها من زخم كبير خاصة بعد فتح القسطنطينية ١٤٥٣م وإقرار تتار القرم بالتبعية لها ١٤٧٥م وتحول البحر الأسود الى بحيرة عثمانية ، وما نتج عن ذلك من جوار جغرافي للروس وقياصرتهم الحالمين دوماً بجعل دوقية موسكو دولة كبرى ، ما يفسر كثرة الصدامات المسلحة التي وقعت بينهما فالحديث عن علاقة الروس بالعثمانيين له باعه الطويل وجذوره الممتدة الى ما يقارب الخمسة قرون ، ومهما يكن من أمر فأن لهذا الصراع الطويل أسبابه المتعددة وعند الخوض في عوامل الصراع هذا لابد وأن يأتي ذكر المضايق المائية على رأس تلك الأسباب ، لذلك اثرة العلاقات السياسية على النشاط

الاقتصادي بين البلدين ، لكن نشط التبادل التجاري والاقتصادي بعد الحرب العالمية الأولى بشكل كبير، ولعبت المضايق البحرية دور في النشاط بين البلدين .

- **جذور العلاقات الاقتصادية بين البلدين**

تعود جذور العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر الميلادي ، وقد وصلت أول سفينة تجارية روسية إلى العاصمة اسطنبول في عام ١٤٩٥م ، لذا تطلب الأمر إقامة أول علاقات دبلوماسية بين الجانبي[١]

وكان لتبادل الممثلين الدبلوماسيين فيما بين الطرفين اعطى بالفائدة الكبيرة على الروس بالتحديد ، وعاد بالإيجابية على واقع الحياة الاقتصادية الروسية آنذاك ، إذ كان التجار الروس وسطاء ما بين الشرق والغرب، كان لهم حق توزيع التجارة من مختلف جهات آسيا وأوربا عن طريق الانهار التي تصب في البحر الأسود ثم عبر القسطنطينية ، حتى أنهم دخلوا في منافسة حقيقة مع التجار الانكليز وليس لهذا فحسب وانما كثيراً ما صرفت البضائع الروسية إلى الأسواق العالمية عبر المضايق التركية[2] وقد إزدادت بذلك الاهمية الاقتصادية الاستراتيجية لمضيقي البسفور والدردنيل ، ولم يكن من أمر وصية (١٦٨٢ – ١٧٥٥) وحروبه ومن بعدها حروب Peter the Greatبطرس الأكبر القياصرة الذين تلوه في حكم روسيا والتي شنت على ممتلكات الدولة العثمانية الا تأكيداً لأهمية المضايق الاقتصادية بالنسبة لروسيا ، لهذا ما يفسر ما أولته القيصرة كاترينا الثانية (١٧٦٢ – ١٧٩٦) الجانب الاقتصادي من اهمية بالغة عند عقدها لمعاهدة كوجك كينارجي Kutchuk Kentdji ، بعد انتصارها على الدولة العثمانية[3] في تموز ١٧٧٤م ومن شروط المعاهدة أن تكون الملاحة للسفن الروسية التجارية حرة ومفتوحة وغير مشروطة ويكون لها الحق في المرور في المضايق العثمانية بين البحرين الأسود والأبيض المتوسط وحرية دخول الثغور والموانئ الواقعة على سواحل البحر الأسود وممارسته التجارة فيها وتعهدت أيضا بدفع خمسة عشرة الف كيس من الذهب ، بينما كانت الدولة العثمانية في السابق وفي ذروة قوتها تفرض سيطرتها الكاملة على البحر الأسود والمضايق ، وكانت معظم الدول تحترم الشروط التي وضعتها الدولة العثمانية ، إلى حد إذا أراد الرعايا الروس ممارسة التجارة في موانئ البحر الأسود ، كان عليهم أن ينقلوا بضائعهم على السفن العثمانية تحمل العلم العثماني [4] .

- **تطور العلاقات الاقتصادية بداية القرن العشرين**

كانت هنالك علاقات تجارية بين البلدين منذ تأسيس الدولتين[٥] لكن لم تشهد تطورها كما في القرن العشرين ، ويعود سبب ذلك لكثرة الحروب بين البلدين ، ولاسيما بعد عام ١٥٦٨ ، مما أدى الى ضعف التجارة بين البلدين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨.[٦] ونشطت التجارة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى .

شهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ازدياد اهمية المضايق العثمانية على الصعيدين الاقتصادي والاستراتيجي بالنسبة لروسيا مع التنامي الكبير في الاقتصاد الروسي خصوصاً في المناطق المتاخمة للبحر الأسود إذ بلغت نسب الانتاج في تلك المناطق الروسية ٧٨% من انتاج الفحم و٧٤% من انتاج الفولاذ و٩٠% من انتاج النفط الخام ، من انتاج روسيا الكلي ، كما كان لجورجيا مكاناً للصدارة من انتاج المنغنيز في العالم ، لذا اصبح تصدير المواد الخام والمواد الأولية والزراعية على رأسها الحبوب من اساسيات الاستراتيجية لروسيا ومن الخطوط العامة في استراتيجية الدولة الاقتصادية وقد اتضح ذلك جلياً في كلمات ذكرها فايشنيكر أدسكي Vyshngr adskii وزير المالية الروسي في عام ١٨٨٠م " لكي تحصل روسيا على العملات الصعبة التي تنقل روسيا بدورها من بلد متخلف قائم على النظام الزراعي إلى بلد صناعي عصري ، عليها أن تصدر "[٧] .

ان الصادرات الروسية ، وخاصة الحبوب التي كانت تصدر من المضايق العثمانية الى غرب اوربا بلغت ٥٠% من مجمل صادرات روسيا خلال أعوام (١٩٠٠ – ١٩١٣). وتجاوزت ٥٤% من مجمل التجارة الروسية أيضا تعبر المياه العثمانية ولنفس الفترة الزمنية[٨]. لذلك ادرك الروس إن غلق المضايق ولأي سبب كان سيؤدي إلى كارثة اقتصادية بالنسبة لهم ، وقد تأكدت مخاوفهم تلك بين عامي (١٩١١ – ١٩١٢) بسبب الحرب القائمة آنذاك بين ايطاليا والدولة العثمانية والتي أدت إلى غلق المضايق العثمانية والذي اثر عملياً على الاقتصاد الروسي وتكدس الحبوب وتأثرت اسعارها بسبب غلق المضايق وحدوث اضطرابات داخل الاسواق في المدن الروسية حتى المصارف تأثرت لذلك أوقفت التعامل بالحوالات الخارجية لعدم قدرة تجارها الايفاء بالتزاماتهم في توفير البضائع في الاسواق الروسية[٩] .

بلغت الصادرات الروسية ما بين اعوام (١٩٠١ – ١٩١٣) ٣٥ مليون روبل روسي يقابلها ١٨ مليون روبل من الصادرات العثمانية إلى روسيا في ظل نفس الفترة الزمنية، لذا فلا غرابة من التصدي الروسي للنفوذ الألماني داخل حدود الدولة العثمانية ومحاولة التقليص من ذلك النفوذ الألماني في تلك المرحلة [١٠].

اثارت مخاوف روسيا من حصول المانيا على امتياز انشاء سكة حديد بغداد عام ١٨٩٨ م، والذي يعد مشروع يهدد مصالح روسيا والدول الكبرى التي لها مصالح في الأراضي العثمانية . وشهد طرح المشروع الى معارضة قوية من روسيا وبريطانيا ، واتضحت المعارضة بشكل واضح بعد الاتفاق البريطاني – الروسي حول تقسيم ايران عام ١٩٠٧م.[١١]

لكن تمكنت روسيا من التفاهم مع المانيا من خلال اتفاقية بوتسدام (Potsdam) عام ١٩١١ م ، اذ تعهدت المانيا بالاعتراف بادعاءات روسيا في ايران وعدم التدخل في الشؤون الإيرانية ، مقابل ذلك عدم اعتراض روسيا على انشاء خط حديد برلين .وكذلك ترك روسيا مشروع سكة حديد بغداد – خانقين ، وفي مطلع عام ١٩١٤م وصلت المانيا إلى تفاهم مع فرنسا بخصوص مشروع سكة حديد بغداد – برلين ، بعد اقرار الألمان بأن النظام الحديدي في شمال الأناضول الذي يربط البحر الأسود بهضبة الأناضول من اختصاص فرنسا ، وكذلك فرع الخط الحديدي إلى الاسكندرية وشمال سوريا . [١٢]

عملت الدولة العثمانية على تهيئة الظروف المناسبة لأنهاء المعارضة البريطانية بعد الاتفاق مع بريطانيا في آب ١٩١٣م ، و تعهدت بمقتضاها الدولة العثمانية بعدم التمييز بالنسبة للتجارة المحمولة بالسكك الحديدية ، وتعين عضوين بريطانيين في مجلس إدارة شركة سكة حديد بغداد– برلين وعدت البصرة هي نقطة الانتهاء بالنسبة للخط ولا يجوز تمديده جنوباً الا بموافقة بريطانيا غير ان قيام الحرب العالمية الأولى اوقف تنفيذ المشروع واوقف كل أمل الماني في الهيمنة والتعدي لمنطقة الخليج العربي ،على أن الذي يهمنا من هذا الكلام روسيا وموقفها المناهض لأي نفوذ الماني في الدولة العثمانية خوفاً على مصلحها عموماً والمضايق خصوصاً[١٣] .

ولعل السبب المباشر وراء المعارضة التي ابدتها روسيا تجاه الامتياز الألماني – المذكور – خط سكة حديد بغداد– برلين ، أن روسيا لها مطامع في الحصول على

امتيازات داخل اراضي الامبراطورية العثمانية ، وقد نالت ما أرادت إلى حد ما بعد توقيع اتفاقية ٣١ آذار عام ١٩٠٠م مع الباب العالي حول انشاء سكك حديدية على شواطئ البحر الأسود ، واسند المشروع إلى شركات روسيا بشروط مشابهة إلى تلك التي أعطيت للشركات الألمانية المكلفة بأنشاء سكة حديد بغداد– برلين [١٤] الا أن تلك الشركات (الروسية) لم تباشر بالعمل حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى والغي المشروع[١٥] .

أدى اشتراك الدولتين في حدود طويلة[١٦] إلى قيام صلات تجارية بينهما ، فلم يشغل التجار الروس دور الوسطاء لنقل البضائع ذات المناشيء المتعددة إلى الاسواق العثمانية وانما زجت الكثير من المنتجات الروسية إلى تلك الاسواق ، الأمر الذي دفع مسؤولي وارتي التجارة والصناعة الروسيتين ، أن يطلبوا من القائمين على وزارة الخارجية الروسية لإقامة قنصليات تجارية داخل مدن الدولة العثمانية[١٧] لذا افتتح مع مطلع القرن العشرين فرع لمصرف التجارة الخارجية الروسي في مدينة اسطنبول واخذت اللجان التجارية بالتشكيل داخل القنصليات الروسية في مدينتي أزمير واسطنبول[١٨] ، وارسلت روسيا معرضاً عائماً أمضى عدة ايام مبحراً في مياه البسفور عام ١٩٠٩م وقد اجتذب إليه الكثير من شرائح المجتمع العثماني وقد قدر عدد الزوار الذين زاروا المعرض الروسي بأكثر من سبعين الف مواطن عثماني[١٩] ، الا انه لم يكن هناك تلاقي ما بين الحكومة القيصرية برسالتها التاريخية باعتبارها رائدة الطائفة الارثوذكسية والتي تعد نفسها وريثة طبيعية للقسطنطينية وبين تصاعد مصالحها داخل الدولة الجارة الجنوبية ، وقد بقيت مصالح روسيا الاقتصادية بمثابة الشريان الذي يمكن تمزيقه في أي وقتٍ ممكن، في وقت كانت صادراتها تشكو في تخلف واضح في ظل أجواء تنافسية للاستحواذ على الأسواق المستهلكة بين كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا ، ولا تعد كونها منتجات متخلفة من بلد زراعي ليس لها رواجاً في أسواق المدن العثمانية صاحبة الاقتصاد الزراعي هي الأخرى[٢٠] ولم يتجاوز مجموع الصادرات الروسية إلى الدولة العثمانية أكثر من نسبة ٢,٥% حتى عام ١٩١٣م من مجموع الصادرات الروسية إلى العالم ، و شكلت تلك الصادرات الروسية ٦% فقط من مجموع ما تستورده الدولة العثمانية بعد كل من بريطانيا بنسبة ٢٢% والنمسا ١٦% وفرنسا ١٢% والمانيا ٩% وايطاليا ٨% ولم يكن هناك وجود غرف تجارة روسية على الأرض العثمانية أو حتى ملحقات تجارية ، باستثناء اسطنبول وازمير – التي سبق ذكراها – ولم يكن هناك وجود حقيقي لأية استثمارات

لأموال روسية أو مصالح في السكك الحديدية أيضاً ويعزى ذلك كله بطبيعة الحال إلى التخلف الاقتصادي الذي كان يخيم على واقع روسيا[٢١] .

- **تطور العلاقات الاقتصادية بعد حرب الاستقلال التركية**

انقطعت الصلات التجارية نهائياً بين البلدين خلال الحرب العالمية الأولى وذلك لدخول كل دولة في كتلة معادية للأخرى ، اذ دخلت روسيا الحرب بالوفاق مع بريطانيا وفرنسا ، أما الدولة العثمانية فسارت نحو القطب الألماني بعد أن أقدم أنور باشا على ربط مصير الامبراطورية العثمانية في ٢ آب ١٩١٤م بألمانيا بعد اندلاع الحرب مباشرة في اتفاقية ، و لم يكن السلطان محمد الخامس (١٩٠٩ – ١٩١٨) راغب بدخول الحرب وخاصة ضد روسيا [٢٢].

شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطوراً ملحوظاً بعد ظهور حرب الاستقلال التركية (١٩٢٠ – ١٩٢٣) ونظراً لحاجة تركيا الكبيرة للسلع الاستهلاكية السوفيتية بسبب انشغال الحركة الكمالية في شرق الاناضول في مواجهة الغزو الأجنبي، سعى الاتحاد السوفيتي الى زيادة صادراتهم إلى تركيا واستمرار الدعم المادي للحركة وبسخاء غير محدود وبناءً على ذلك فأن التجارة السوفيتية مع تركيا قد وصلت إلى مستويات عالية وغير مسبوقة خلال عقد العشرينات من القرن الماضي ، وارتفعت معدلاتها بسرعة أكبر من أي قطر شرقي اخر ، وأنها شكلت بين عامي (١٩٢١ – ١٩٢٣) ما يقارب ٢٥% من مجموع التجارة الخارجية السوفيتية[٢٣] . وتمثلت السلع السوفيتية التي استوردتها تركيا بالقمح والفحم والخشب والنفط والسكر والمنسوجات القطنية بالإضافة إلى معادن أخرى ، أما عن السلع التي كانت تصدرها تركيا للاتحاد السوفيتي هي الفواكه وجوز الهند والتبوغ والسجاد[٢٤] .

لم يكن دعم الاتحاد السوفيتي للحركة الوطنية التركية بشكل غير مدروس ، وانما نظر السوفيت إلى الحركة الكمالية على أنها فصيل مقاتل من فصائل الثورة العالمية وحليف غير معلن لها في عدائها لبريطانيا ، و تصرفت الحكومة البلشفية على هذا الاساس في تقديم الدعم السياسي والعسكري اللامحدود لحركة شرق الأناضول ولم يقتصر لهذا الدعم على تصدير الأسلحة و الذخيرة لتركيا أو تقديم الأموال لها فقط، وانما تعداه إلى تقديم مساعدات عينية فضلاً عن كميات من الذهب والفضة[٢٥] .

مثلت معاهدة موسكو لعام ١٩٢١م الركيزة الأساسية في سجل العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي خاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي ، كما كانت أول معاهدة دولية متكافئة تعقدها تركيا مع دولة كبرى ، وقد اولت المعاهدة جانباً كبيراً من الأهمية للجانب الاقتصادي ما بين البلدين ، اذ نصت المادة الثانية من المعاهدة على منع حرية مرور بضائعها ذهاباً واياباً خلال ميناء باطوم التابع لجورجيا السوفيتية مع اعفائها من كل الرسوم والضرائب ، كما نصت لمعاهدة على الاهتمام بطرق النقل والمواصلات بين البلدين وخطوط المواصلات الكبيرة كالسكك الحديدية وغيرها وخطوط التلغراف والبرق والبريد وكل وسائل الاتصالات الاخرى بالسرعة الممكنة (البند).[٢٦] وبعد توقيع معاهدة موسكو ازداد الاهتمام الخاص من لينين Lenin شخصياً بالمسائل المتعلقة بمنح المعنوية للشعب التركي[٢٧] كما أكدت معاهدة قارص[٢٨] Kars ٢٠ أيلول ١٩٢١م وفق المادة الثامنة عشر على وجوب الاهتمام بالتبادل التجاري بين جمهوريات القفقاس السوفيتية وتركيا من جهة أخرى وتأكيداً على ذلك ، تم عقد مؤتمر اقتصادي سوفيتي حضرته تركيا في العاصمة الجورجية تفليس بتأريخ ٢٢ آذار ١٩٢٢م لتسوية القضايا الاقتصادية والمالية العالقة بين الطرفين[٢٩] .

شهدت العلاقات الاقتصادية تحسن كبير خلال عقد العشرينات من القرن العشرين بين الدولتين لكن رغم التحسن العلاقات الاقتصادية ظهرت عقبات خطيرة منذ عام ١٩٢٣م يمكن ايجازها في النقاط التالية :-

أ- الحصانة الدبلوماسية التي كان يتمتع بها موظفو مكاتب التجارة السوفيتية في جميع المدن التركية وقد اصرت السلطات السوفيتية على بقاء تمتع موظفي مكاتبها التجارية داخل تركيا بتلك الحصانة رغم الاحتياجات المتكررة التي ابدتها لأكثر من مرة لإلغاء ذلك الامتياز[٣٠] وربما كانت تركيا قلقة من نشاطات موظفي السوفيت فيما يتعلق بنشر الفكر الشيوعي على الأرض التركية .

ب- لم تحصل الصادرات الروسية على استثناء من الضرائب والرسوم الكمركية الوقائية التركية التي نفذتها منذ عام ١٩٢٢م والتي طالما ناشدت الجهات السوفيتية لإلغائها لكن نظيرتها التركية لم تأخذ ذلك بعين الاعتبار[٣١] .

وعلى اثر ذلك الخلاف فرضت تركيا حظراً على سلع السوفيت ، كما أوقفت كل مشترياتها من حبوب القمح السوفيتي ، وعوضت عنها بالحبوب الاسترالية ، الا ان ذلك

الحظر التركي على البضائع السوفيتية لم يستمر سوى شهرين ، ورغم ذلك الحق ضرراً بالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين ولم تحسم تلك المشاكل بصورة نهائية وضلت كمصدر قلق بين البلدين [٣٢].

يتضح مما سبق إن الحكومة التركية ومنذ عام ١٩٢٣م اتبعت سياسة اقتصادية حذرة مع نظيرتها السوفيتية ، تلك السياسة التي تناقصت مع تحسن العلاقات السياسية الرسمية التي اتصفت به العلاقات السياسية بين الدولتين[٣٣]، تطورت العلاقات التجارية بين البلدين مع بداية عام ١٩٢٤ م ،وأصبحت العلاقات التجارية منتظمة ، اذ تم الاتفاق في شهر كانون الثاني عام ١٩٢٤م ، بتصدير واستيراد البضائع بين البلدين بون ترخيص او طلب الحصول على إجازة حاصة بالتصدير ، وخاصة للبضائع التركية المصدرة الى الاتحاد السوفيتي [٣٤] وقد سمي ذلك بـــ(الوضع المؤقت للتجارة السوفيتية التركية)[٣٥] .

كانت لهذه الاجراءات اثر في ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين ففي عام ١٩٢٥م على سبيل المثال بلغت صادرات الاتحاد السوفيتي إلى تركيا أكثر من ستة ملايين ليرة تركية في حين وصلت الايرادات السوفيتية من الجمهورية في ذات العام إلى ما يقارب ٤,٩مليون ليرة تركية[٣٦] .

لم يمض وقت طويل حتى برزت عراقيل جديدة أمام عمليات التبادل التجاري بين البلدين ، منها عدم موافقة الاتحاد السوفيتي على منح أي رخصة لدخول السلع التركية إلى ميناء أوديسا odisa على البحر الأسود طوال شهر آيار ١٩٢٦م ، مما أدى إلى احتجاج بالغ من قبل الإدارة التركية على ذلك القرار ومن اجل تجاوز ذلك الخلاف ، التقى جيجرن chichrne وزير الخارجية السوفيتي بنظيره اراس Arase في شهر تشرين الأول ١٩٢٦م ، ورغم تلك المباحثات الثنائية لم يتوصل الأثنين إلى الحل النهائي بسبب نقطتين أساسيتين هما :-

الأولى : لم يكن الاتحاد السوفيتي راغباً بدخول البضائع الشبه كمالية التركية إلى الموانئ السوفيتية إذ عدها غير ضرورية بالنسبة له[٣٧]

الثانية : الخلاف بشأن افتتاح الاتحاد السوفيتي فروع جديدة له لوكالات تجارية في كبرى المدن التركية مثل أزمير ، ارضروم ، اسطنبول وغيرها[٣٨] .

- **اتفاقية التجارة والملاحة ١٩٢٧**

ادرك الطرفان (السوفيتي – التركي) بوجوب وضع أسس متينة وراسخة لتنظيم التبادل التجاري بينهما ، وسعى الطرفان الى إيجاد أسس تنظم العلاقات التجارية بين البلدين الاتفاق على عقد مؤتمر سوفيتي – تركي في العاصمة الجديدة أنقرة وذلك في شهر نيسان من عام ١٩٢٦م من أجل التمهيد لعقد اتفاقية ذات اسس تجارية بحتة والاتفاق على ميثاق كمركي . وعلى اثر ذلك اجتمع وزيري خارجية البلدين في منتصف كانون الثاني ١٩٢٧م بقصد عقد اتفاقية اقتصادية بين البلدين ، لكن المباحثات تلك أصابتها بعض العراقيل أيضاً ، كالمعارضة من قبل الاتراك لعدد من المطالب السوفيتية كالإصرار السوفيتي على رفضه لبعض المنتجات التركية المصدرة الى الاتحاد السوفيتي كما أثيرت من جديد مسألة الحصانة الدبلوماسية لبعض المؤسسات الاقتصادية التابعة للاتحاد السوفيتي داخل تركيا ، كما طالب الاتحاد السوفيتي بأن تكون التجارة حصراً بيد السلطتين الرسميتين السوفيتية – التركية بعيداً عن شخصيات القطاع الخاص[٣٩]. واشارت جريدة (مليت) و (وقت) التركيتين الى رغبة الطرف التركي في تلك المفوضات على اتمامها ثم عقد الاتفاقية[٤٠] ، والتي وقعت في ١١ آذار ١٩٢٧م تحت عنوان (اتفاقية التجارة والملاحة)[٤١] .

تألفت الاتفاقية من فصلين و ملحق وتكون الفصل الاول منها من تسعة مواد جاءت بنود خاصة بالمسائل الاقتصادية التي تعود لمواطن كلا الدولتين ،واهم هذه البنود ، ضمنت المادة الأولى حرية الانتقال للأشخاص مع عدم تجاوز الانظمة المحلية ، على ان يعاملوا معاملة حسنة في الدولة الاخرى (المادة الثانية) ، واعفاء المتعاقدين من كلا البلدين من الخدمة العسكرية والضرائب (المادة الثالثة) كما أمنت الاتفاقية لمواطني الدولتين حق إكتساب جميع انواع الملكيات في البلد الآخر ،ثم تحويلها بنفس الطريقة التي تضمنها تلك الدولة لمواطنيها وقد مكنتهم (المادة السادسة) ضمن الفصل الأول من القيام بفعاليات اقتصادية مختلفة سواء كانت تجارية أم صناعية بالإضافة الى اعمال اخرى بنفس القيود المفروضة على مواطني الدولة المفضلة ، اما (المادة الثامنة) أعطت مواطني الدولتين المتعاقدين في حالة انتقالهم الى اراضي البلد الام من كل اشكال الضرائب والرسوم عليهم وعلى بضائعهم.

اما الفصل الثاني : تطرق الى قضايا التجارة والملاحة الخارجية وقد أعطت تركيا الوفد التجاري السوفيتي مع وكالاته الحق بتنفيذ بعض من النشاطات التجارية على الأرض التركية مثل :

- للاتحاد السوفيتي الحق بإدارة مصالحه بخصوص التجارة الخارجية .
- تنسيق التجارة الخارجية (عملية التبادل) بين الحكومتين .
- وضع أسس متينة ومتطورة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي[٤٢] .

وافقت الإدارة التركية ضمن المعاهدة على عد الوفد التجاري السوفيتي جزءاً من السفارة السوفيتية داخل تركيا وبذلك أعتبر الممثل التجاري ووكيله جزءاً من مؤسسة السفارة السوفيتية لهم ما للسفارة من حصانة دبلوماسية (المادة العاشرة) ويعتبر ذلك مكسباً للسوفيت وتراجعاً حقيقياً من قبل تركيا التي دائما ما كانت ترفض الاستجابة لهذا الطلب السوفيتي ، كما إتفق الطرفان وفق (المادة الخامسة عشر) على السماح للممثلية التجارية السوفيتية لفتح فروع لها داخل كبرى مدن وموانئ تركيا في إسطنبول وطرابنزون وارضروم وغيرها وفي مقابل ذلك وافق السوفيت على إعطاء تركيا حرية المرور لبضائعها المصدرة من خلال باطوم الى البلدان الشرقية (المادة الثامنة عشر) ونصت المواد (٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) على تنظيم الملاحة إذا اشارت الى تمتع السفن التي ترفع علم اي من الطرفين المتعاقدين أثناء الدخول والخروج من مياه الطرف الآخر سواء كانت فارغة أو محملة كما أشارت تلك المواد العشرينية الى حق الجانبين في طلب شهادة صادرة عن كل من الدولتين توثق منشأ البضائع والسلع والصناعات المتبادلة[٤٣] .

أما عن البروتوكول الذي الحق بالاتفاقية التجارية ، فقد جاء بصدد من التأكيدات التي طمأنت الطرفين من بعض المخاوف التي ساورت تجاه بعض مواد الاتفاقية نفسها ، منها فيما يتعلق بالبند الثامن العشر إذا أقر الملحق بتبعية المنظمات التجارية والمتواجدة في كلا الدولتين الى الأنظمة والاسس الاقتصادية والمحلية بجميع أنواعها ولهذا ما بدد مخاوف

الاتراك من نشاط الممثليات التجارية السوفيتية داخل تركيا ، اذ كانت الحكومة التركية ترى فيها مقراً لمزاولة الأنشطة الاشتراكية .

وفي ٣٠ آذار صادقت الحكومة السوفيتية على المعاهدة ، وفي ٢١ آيار صادق عليها المجلس الوطني الكبير التركي ، وفي ٤ حزيران تبادل الجانبان وثائق التصديق لتدخل الاتفاقية مجال التنفيذ(٤٤) .

ويمكن القول إن اتفاقية ١٩٢٧م التي تعتبر أول اتفاقية تجارية سوفيتية – تركية في تأريخ البلدين(٤٥) قد وضعت الأسس القانونية للتبادل الاقتصادي بين الدولتين ، كما انها ساعدت على التبادل التجارة بينهما بشكل لا يستهان به(٤٦) . وعلى الرغم من صفر حجم نصيب الاتحاد السوفيتي في تجارة تركيا الخارجية نسبياً التي تراوحت في المدة من ١٩٢٣م الى ١٩٢٨م بين ٢% و ٣،٧% بالنسبة للتصدير و ٢،١ % و ٥،٤% بالنسبة للاستيراد ، فأن العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي كان لها بالنسبة الى تركيا أهمية كبيرة ، لآنها كانت تساعد على تصدير البضائع التقليدية التركية وتؤدي إلى سد احتياجات الداخلية من بضائع الضرورة الاولى(٤٧) .

- **الازمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩–١٩٣٣) وأثرها على العلاقات الاقتصادية بين البلدين**

ساعد الاتحاد السوفيتي خلال فترة الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩–١٩٣٣) تركيا ،والتي بدأت الازمة في الولايات المتحدة الامريكية ، ولتأثر على اقتصاد دول العالم ، باستثناء الاتحاد السوفيتي الذي لم يتأثر بها نظراً لطبيعة تكوين نظامها السياسي والاقتصادي ، وقع الاتحاد السوفيتي وتركيا معاهدة تجارية ثانية في ١٦ حزيران١٩٢٧ ، وكانت هذه المعاهدة من اجل التجار الاتراك ،واصبح من حق التاجر التركي عقد صفقاتهم التجارية مع الاتحاد السوفيتي من خلال الممثلية التجارية للاتحاد(٤٨). ولم تكن المعاهدة الشيء الوحيد الذي قدمه الاتحاد السوفيتي لتركيا في هذا الشأن ، ففي ١١ تشرين الثاني وافق الاتحاد السوفيتي الى تأسيس شركات تجارية مشتركة مع تركيا ،كما أسس

مصرفاً زراعياً وثانياً صناعياً وثالثاً للمعادن ، كما فتحوا أبوابهم لدخول البضائع التركية بعد أن تناقضت صادرات الأخيرة بسبب الازمة المذكورة اعلاه[٤٩] وسعى الاتحاد ايضاً الى استقرار العملة الوطنية التركية من خلال شراء جزءاً كبيراً من أسهم الاتحاد المصرفي العام وتحويله الى تركيا [٥٠]. وقد ساعد ذلك لاحقاً على التخفيف من آثار الازمة الاقتصادية العالمية على تركيا ، ونتيجة لتلك العلاقات الحسنة بين الطرفين وبعد عدة مباحثات تم التوصل في ٨ آيار ١٩٣٢م الى عقد اتفاقية حصلت بموجبها تركيا على قرض بقيمة ٨ ملايين دولار دون فائدة تذكر[٥١] كما تعهد الاتحاد السوفيتي باستقبال المتخصصين والفنيين الاتراك في المدارس والمعاهد السوفيتية لنقل الخبرات الفنية لبلدهم[٥٢] وقد قال عصمت أينيو Ineneu في اثناء زيارته للاتحاد السوفيتي مع مطلع العام ١٩٣٣م وهو يتجول في إحدى مصانع الاتحاد في كلمات لا تخلو من المجاملة والتملق : ((إن منتوجات الصناعة السوفيتية الجميلة تنهض في حياتنا الصناعية رمزاً لصداقة خالدة))[٥٣] كما كانت تركيا كثيراُ ما تستورد من الاتحاد السوفيتي خلال عقد الثلاثينيات المكائن والمعدات اللازمة لمصانعها وعلى رأسها مصانع النسيج وغيرها[٥٤] .

- **العلاقات الاقتصادية حتى عام ١٩٣٩**

حصلت تركيا على مكاسب اقتصادية أخرى عندما وقعت على معاهدة مع الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٣٤م بخصوص منح الائتمان الوطني لتركيا والذي كان بمثابة ابرز معالم لهذه المرحلة التاريخية فضلاً عن مساعدات الفعالة في مجالات الانشاء الصناعي وتدريب المتخصصين الصناعيين الاتراك . ولم تقتصر المعونات السوفيتية للأتراك على الاموال والاغراض الصناعية بل شملت كذلك الخبرة الفنية في مجال التخطيط الاقتصادي وكان لتوجيهات بعثة خبراء السوفيت الاقتصاديين مشاركة حتمية في رسم الخطة الخمسية (١٩٣٤ – ١٩٣٨) في الجمهورية التركية[٥٥] .

ورغم الحفاظ على تلك الصداقة حتى عام ١٩٣٤م فأن فتوراً تدريجيا في العلاقات بدأ بالظهور نظراً للإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال بسبب شكوكه المتزايدة من نشاطات السوفيت السرية ضمن الحدود التركية اولاً والتحول التدريجي باتجاه الدول الغربية ثانياً[٥٦] .

اما ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية التركية – السوفيتية على الرغم من الاندماج السوفيتي في اقامة مشاريع صناعية في صناعة تركيا وتقديم مساعدات مالية على شكل قروض بدون أي فوائد لمنع تقارب تركيا مع الغرب ، الا ان تلك العلاقات لم ترق الى مستوى العلاقات السياسية بينهما ، والشيء نفسه ينطبق على العلاقات التجارية بين تركيا والاتحاد السوفيتي عند مقارنتها مع تركيا وغيرها من دول العالم ، بسبب العراقيل التي وضعها السوفيت بوجه التجارة التركية[٥٧] ، ومهما يكن من أمر قد اسهم المجهود السوفيتي من الناحية الاقتصادية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية في نهوض واقع تركيا الاقتصادي ، وفي الايام القليلة التي سبقت الحرب الأخيرة احتفظت تركيا بتعامل اقتصادي نشط مع المانيا وبعلاقات قائمة بعد ما اصابها الضعف وعدم الثقة بالاتحاد السوفيتي. ولم تشهد العلاقات التجارية والاقتصادية بين عامي ١٩٣٤-١٩٣٨ تطور كبير ، لدخول المانيا باتفاقيات تجارية كثيرة مع تركيا وتسهيلات للتجارة مع المانيا. [٥٨]

الخاتمة

اتسمت العلاقات الاقتصادية بين الروسية القيصرية والدولة العثمانية بعدم الاستقرار ولم تشهد نشاط تجاري بشكل متميز حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

كانت الحروب المستمرة بين البلدين والصراع على توسيع ممتلكاتهم له الأثر في ضعف التجارة وخاصة في القرن الرابع عشر والخمس عشر وحتى القرون التي تلتها حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ولم يتم توقيع اتفاقيات تجارية بين البلدين خلال الفترة المحددة لها اثر على تطوير العلاقات الاقتصادية .

كانت المضايق البحرية العثمانية الشريان الرئيسي للتجارة الروسية ، اذ بلغت ٨٠% من تجارتها تمر من خلال المضايق العثمانية التي تصدر الى اوربا ودول العالم . وان أي نشاط عسكري او حروب كانت لها اثر على غلق المضايق يؤثر على الاقتصاد الروسي وتجارتهم كما حدث عندما غلقت المضايق خلال الحرب العثمانية مع انطاليا (١٩١١-١٩١٢) ، لذلك سعت روسيا بكل الطرق السيطرة او استحصال اتفاقية تمنح الروس امتيازات العبور من خلال المضايق بدون شروط .

شهدت العلاقات الاقتصادية تطور كبير بين البلدين بعد الحرب العالمية الأولى وتبادل للخبرات الاقتصادية وللوكالات التجارية بين البلدين وتعززت بشكل كبير قبيل الحرب العالمية الثانية

الهوامش :

(١) كمال مظهر أحمد ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، تعريب : محمد الملا ، بغداد – ١٩٧٧ ، ص٥٣ .

(٢) ماركس وآنجلز ، حول روسيا ، تعريب جورج طرابيشي ، بيروت ، ١٩٧٥ ، ص٢٢ .

(3) D.S Mergolinth , " Turkish Diplacy in Eighteenth century , century ((the muslim world)) vol.vll , No.1 , London , jonuuery , 1917 , P.37 .

(4) Harry N.Howard , the problem of the Turkish straits , Washington , 1947, P. 14 – 15 .

(٥) كمال مظهر أحمد ، مصدر سابق ، ص٥٣ .

(6) J.A.R Morriott the Eatern Question : an Historical study in Euopean Diplomoacy , Oxford , 1969, P.43 .

(7) A. Bodger Russia and the End ottoman Empire " in the great powers and ottoman Empire " , Edited by Merien Kent London 1984 , P.83 .

(٨) توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ، ص ٣٩٨ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٣٩٨ – ٣٩٩ .

(10) Bod ger , op. cit , P.84 .

(١١) كاظم باقر علي ، البحرية الفارسية في الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٣٥ – ٣٦ .

(١٢) كاظم باقر علي ، المصدر السابق ، ص٣٥ – ٣٦ .

(١٣) الكسندر آلوف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، تعريب : هاشم صالح التكريتي ، البصرة ، ١٩٨٩ ، ج١ ، ص٢٨١ .

(١٤) صالح هاشم التكريتي ، الصراع الروسي – الانكليزي حول المضايق ١٩١١م ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ١٦ ، ١٩٧٣ ، ص٤٢٣ .

(15) Howard , the prtition of the Turkey , P.49 .

(١٦) تشترك تركيا مع روسيا في حدود يبلغ طولها ٣٧٠ ميلاً ، للمزيد ينظر : فؤاد عبد الله ، تركيا بين التصدع الداخلي واستراتيجيات الأطلنطي ، السياسة الدولية ، العدد ٧٣ ، ١٩٨١م ، ص١٧٢ ؛ أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف الشمال الأطلسي ، ص٤٦ .

(١٧) كمال مظهر أحمد ، كردستان في سنوات الحرب ، ص٥٦ – ٥٧ .

(١٨) تايلور ، أصول الحرب العالمية الثانية ، ص٥٦٥ .

(19) Bod ger , op. cit , P.86 >

(20) Bod ger , op. cit , P.84 .

(21) I bid , P.84 – 86 .

(22) Roderic H. Davison , Turkey a short History London 1988 , P.115 .

(23) Edward Reginald , Turkish foreign policy (1918 – 1948) im preimerie Franco – Suisse Ambily – Annemasse , 1950 , P. 70 .

(24) I bid , P.71 .

(25) Gürün , Kamaren , Turk – soviet I lisklere 1920 – 1953 , Ankara , 1991 , S.12 .

(٢٦) ــــــــــــ ، العلاقات الاقتصادية التركية – السوفيتية (المراحل والميول) ، سلسلة الدراسات المترجمة رقم (٤) عن سلسلة الدراسات الشرقية في الاتحاد السوفيتي ، رقم (٥) لعام ١٩٨٢ ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ، تعريب : هجير عدنان ، ص٥ ؛

Hurewitz , the middle East and north Africa in world … , P.250 .

(٢٧) ــــــــــــ ، العلاقات الاقتصادية التركية – السوفيتية (المراحل والميول) ، ص٥ .

(٢٨) وفقاً للبند الخامس عشر من اتفاقية موسكو ١٩٢١م بدأت مفاوضات لعقد معاهدة بين جمهوريات القفقاس الثلاثة (ارمينيا ، جورجيا ، اذربيجان) على غرار اتفاقية موسكو – السابقة الذكر – ، وعلى هذا الاساس افتتح مؤتمر قارص ٢٦ أيلول ١٩٢١م وقد مثل فيه تركيا عضو مجلس الشعب كاظم قرة بكر قائد جبهة القفقاس ووفداً مشتركاً عن جمهوريات القفقاس كما حضر المؤتمر مندوبين عن السوفيت ضمنهم السفير الروسي ياكوف غانتسكي بصفة مراقب ، وقد تكونت هذه الاتفاقية من ٢٠ مادة و٣ ملاحق تشبه إلى حد كبير في محتواها لما جاء في معاهدة موسكو بدرجة عالية ، خصوصاً بما أقرته معاهدة موسكو بشأن أقاليم قارص واردهان وباطوم . ينظر

Zhkov , (et. el) , op . cit , P.40 .

(29) I bid .

(30) Edward , op. cit , P.70 .

(31) Altemur Kilic , Turkey and the world , Washington , public Affairs press ,1959 , P.56.

(32) Edward , op. cit , P.70 .

(٣٣) حنا عزو بهنان ، العلاقات التركية السوفيتية (١٩٢٥ – ١٩٣٥) ، ص١٢ .

(٣٤) بيوتر موييسف ، الاتحاد السوفيتي – تركيا نصف قرن من التعاون الاقتصادي ، مجلة العلوم الاجتماعية والعصر ، اصدارات اكاديمية العلوم السوفيتية ، موسكو ، ١٨٨٣ ، ص٩٠ .

(٣٥) انتصار زيدان الجنابي ، العلاقات السوفيتية – التركية ، ص١٦٣ .

(36) Edward , op. cit , P.214 .

(37) DVPSSSR , T vIII , No. 219 , str. 370 .

(38) DVPSSSR ,I.Ix , str. 640 .

(39) Toynbee Arnold , Survey of Inter national AFFFairs (1928) , London , 1929 , p.368 .

(٤٠) جريدة الاستقلال ، ٧ آذار ، ١٩٢٧ .

(41) Dvpsssr , T.X , No .48 , str . 80 – 85 .

(42) I BID , P.85 – 88 .

(43) Degras , Vol.II , p.168 – 173 .

(44) Dvpsssr , T.V II , No . 48 , str . 101 .

(٤٥) بيوتر موبيسيف ، مصدر سابق ، ص ١٠ .

(46) A.D. Novichev , Turtsiya , kratkaya , Istoriya moskova , 1965 , str.177 .

(٤٧) انتصار زيدان الجنابي ، العلاقات التركية – السوفيتية (١٩٢٣ – ١٩٢٧) ، ص ٢١٦ .

(48) Gürün Kamaren , op.cit . s. 118 .

(٤٩) (د . ك . و . ع) تقرير ، المفوضية العراقية في انقرة لشهر آذار ١٩٣١ ، الى وزارة الخارجية في بغداد ، رقم ١٩٦٠ ، ملف ٧١٧ / ٣١١ ، وثيقة رقم ٣٦ ، ص ١٠٠ .

(٥٠) بيوتر موييسيف ، مصدر سابق ، ص ٦ .

(٥١) سعاد حسن جواد ، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية ، ص ٣٣ .

(٥٢) كمال المنوفي ، مجلة السياسة الدولية ، تطور العلاقات السوفيتية – التركية ، العدد ٢٤ ، القاهرة ، نيسان ، ١٩٧١ ، ص ١١٦ .

(٥٣) رودي مكريدس ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ، تعريب : حسن صعب ، بيروت ، ١٩٥١ ، ص ٥٨٣ .

(٥٤) بيوتر موييسيف ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(55) Fischer , The soviet in world AFFiare .... , p.281 .

(٥٦) حنا عزو بهنان ، العلاقات التركية – السوفيتية (١٩٢٥ – ١٩٣٥) ، ص ٢١ .

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(٥٨) سعاد حسن جواد ، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية ، ص ٦٣ .